الأنباء
الخميس 9 مايو 2013

لجنة الميزانيات توصي جامعة الكويت بسرعة إشغال وظائف هيئة التدريس من الكويتيين وزيادة أعداد المبتعثين

عدنان عبدالصمد

قال النائب عدنان سيد عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي ان اللجنة ناقشت ميزانية جامعة الكويت للسنة المالية 2013/2014 والتي بلغت مصروفاتها المقدرة 554,6 مليون دينار، كما بلغت ايراداتها المقدرة 10,1 ملايين دينار، بزيادة المصروفات عن الايرادات بمبلغ 544,5 مليون دينار.

وكانت أهم الملاحظات:

إشغال الوظائف الشاغرة خلال عام 2013/2014. ولم تتضمن الميزانية أي وظائف جديدة لهيئة التدريس من الكويتيين، حيث ان عدد الوظائف الخاصة لهيئة التدريس من الكويتيين بلغ 1221 وظيفة، على الرغم من الحاجة الماسة لأعضاء هيئة التدريس.

وانخفاض الاعتمادات المدرجة للبعثات في مشروع الميزانية الى 7,085 ملايين دينار مقابل 8,154 ملايين دينار في 2012/2013.

وقد أوصت اللجنة بما يلي: سرعة إشغال وظائف هيئة التدريس من الكويتيين الشاغرة لسد النقص في هيئة التدريس مع الالتزام بمعايير الكفاءة والشروط الواجبة لإشغال تلك الوظائف.

وإدراج الوظائف اللازمة لسد النقص في هيئة التدريس من الكويتيين. والإسراع في ترقية المستحق للترقية من المدرسين البالغ عددهم 673 وظيفة لوظيفة أستاذ مساعد لسد النقص في تلك الوظيفة. وزيادة أعداد المبعوثين وزيادة الاعتمادات المدرجة للبعثات، حيث ان هذه الوسيلة السريعة لزيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس، حيث ترى اللجنة ان الاعتماد على برامج الدراسات العليا لتأهيل المعيدين لوظائف هيئة التدريس سيترتب عليه إشغال عدد كبير من الأساتذة والاساتذة المساعدين في تلك البرامج على حساب الدراسة في المرحلة الجامعية، خاصة أن عددهم لا يكفي للقيام بالبرنامجين معا مما سيساهم في انخفاض كفاءة الاداء في كل منهما.

وأدرج للمشروعات الانشائية في مشروع الميزانية 198,5 مليون دينار مقابل 156 مليون دينار في ميزانية 2012/2013، وقد لاحظت اللجنة انخفاض نسبة تنفيذ الجامعة لمشروعاتها الانشائية، حيث بلغت نسبة التنفيذ في 2011/2012 حوالي 15,6٪ فقط، كما بلغت النسبة في 2010/2011 حوالي 22,9٪ فقط، وذلك بالرغم من قيام الجامعة بتنفيذ مشروعاتها ذاتيا وليس عن طريق وزارة الاشغال.

وقد أوصت اللجنة باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لزيادة نسبة تنفيذ الجامعة لمشروعاتها الانشائية، خاصة أن اجمالي التكلفة التقديرية لمشروعاتها تحت التنفيذ قد بلغ 1,629 مليار دينار وان ما تم تنفيذه حتى 31/3/2012 قد بلغ 90,107 مليون دينار فقط من التكلفة الكلية.

ان المنصرف الفعلي على المكاتب الاستشارية خلال السنوات المالية 2011/2012، 2010/2011 قد تجاوز المقدر وقامت الجامعة بتعزيز الاعتمادات المدرجة لها من وفور البنود الاخرى، وذلك في الوقت الذي انخفضت فيه ايرادات هذه المكاتب الفعلية عن ايراداتها المقدرة، ويتضح من ذلك ان مصروفات هذه المكاتب الفعلية تتجاوز إيراداتها.

وان الجامعة تقوم بتحصيل ايرادات المكاتب وتقوم بصرفها كاملة لها وتقوم بالخصم الاعلى وتتولى مصروفاتها مكاتب الصرف بنفسها دون ضوابط، وقد تصرف المكاتب المبالغ المحولة اليها كلها أو قد لا تصرفها كلها وتعلي الجزء غير المستخدم في أرصدتها بالرغم من ان مصروفات الجامعة قد تضمنت المبالغ المحولة بالكامل.

وقد أوصت اللجنة بعدم تجاوز مصروفات المكاتب الاستشارية لإيراداتها، كما أوصت اللجنة بتغيير آلية الصرف للمكاتب الاستشارية عن طريق صرف عهد للصرف منها، ويتم تسويتها والخصم بالمنصرف الفعلي على مصروفات الجامعة في ضوء ما يتم تسويته من عهد وفقا لمستندات الصرف الفعلية.

وبخصوص الاحكام القضائية أوصت اللجنة بدراسة أسباب هذه الاحكام وتحديد المسؤولية عنها لتفادي تلك الخسائر الكبيرة التي يتحملها المال العام والتي كان من الممكن تلافيها لولا أخطاء المسؤولين.

اعتبرت ذلك من الأمور الشخصية التي تعرضهم للحرج

جامعة الكويت تعتذر عن تزويد العمير بالسيرة الذاتية للموظفين غير الكويتيين

أوضح النائب د.علي العمير انه تسلم إجابة وزير التربية ووزير التعليم العالي حول السؤال الذي قد وجه له فيما يتعلق بطلب السيرة الذاتية للموظفين غير الكويتيين الذين تم تعيينهم بجامعة الكويت وقد تجاوزت سنهم السبعين عاما وقرار التعيين الذي صدر بحقهم، مبديا اسفه ان تصله هذه الاجابة بأن السير الذاتية للموظفين غير الكويتيين أمر فيه إحراج، وهذا أمر مستغرب حيث ان الذين ينالون شرف التعيين بالجامعة لابد أن يكون لديهم مستوى علمي متميز ولهم خبرات سابقة وبصمات واضحة في الجامعة وتميز علمي،ولا شك أن سيرهم الذاتية لا تكون من الشيء الذي يعيبهم أو يحرجهم نشره أو التنويه عليه، لذلك رأينا أن ننشر إجابة وزير التربية ووزير التعليم العالي كما جاءتنا منه، ونأسف بأنه لم تصلنا السير الذاتية لمن تجاوز سن السبعين عاما ويعينون بجامعة الكويت، بينما يقف المواطنون الكويتيون الحاصلون على شهادات عليا خارج أسوار الجامعة.

وقد جاءت الإجابة عن سؤال العمير كالتالي: إشارة الى كتابكم رقم kna_3672_2013 في 2013/3/24 المتضمن سؤال العضو المحترم علي صالح العمير بشأن السيرة الذاتية للموظفين غير الكويتيين الذين تم تعيينهم وتجاوزت سنهم السبعين عاما وقرار تعيينهم، نود أن نفيدكم بالآتي:

يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس بنظام التعاقد أو الإعارة وفقا لأحكام القانون، ولائحته التنفيذية، ولائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس.

ونظرا لأن لائحة شؤون أعضاء هيئة التدريس تنص على أنه لا يجوز التعاقد بعد سن الثامنة والستين فلم يسبق أن حصل مثل هذا الأمر.

غير أنه يجوز الاستعانة أو التكليف (بأجر مقابل عمل) للحاجة إلى خدمات متخصصة في المجال المطلوب بناء على توصية القسم العلمي أو الكلية، ويكون ذلك في أضيق الحدود، وعندئذ يتم منحهم مكافأة نظير العمل غير أنهم لا يتمتعون بالامتيازات الأخرى للمتعاقدين أو المعارين سوى ميزة السكن، والسند القانون لذلك أن المادة (13) من اللائحة المالية تقضي بأنه يجوز لدواعي العمل وهي: «يقرر المجلس الأعلى للتعليم في حدود الميزانية النفقات اللازمة لمكافآت المحاضرات العامة للمعيدين والاساتذة الزائرين وغير ذلك من نفقات ومكافآت تستوجبها دواعي العمل».

وقد قصد المشرع من ذلك سد الحاجة إلى التخصصات المطلوبة لما لهذه الخبرات من مكانة علمية وبحثية مرموقة وهو المعمول به في جميع جامعات العالم المتقدم للاستفادة من خبراتهم في المجالات الاكاديمية ورفع مستوى الدراسات العليا والكفاءة البحثية، علما بأن جامعة الكويت تستعين بمن كانت لديه خبرة سابقة وبصمات واضحة في الجامعة، وذلك للمساهمة في هذه المرحلة مع إنشاء برامج أو اقسام علمية جديدة.

وهناك من كان يعمل بالتعاقد الشخصي في الجامعة وتجاوز السن المحددة، وتمت الاستعانة به عن طريق الاستمرار في عمله بموجب مكافأة نظير عمل وهذا من الأمور المستقرة قانونا في هذا الشأن وذلك بناء على طلب مراكز العمل المعنية في الكلية.

هذا مع العلم بأنه وفقا لقانون الجامعة واللوائح المنظمة، فإن هناك لجانا على مستوى الكليات والجامعة تحرص على أن تحدد الدرجة العلمية لكل من هذه الفئة محل التساؤل، على أساس الشهادة والأبحاث العلمية، والخبرة الاكاديمية والدرجة، التي كانوا يشغلونها سواء في جامعة الكويت بالنسبة للمستمرين في عملهم أو بالنسبة للقادمين من جامعات أخرى.

أما فيما يتعلق بطلب عضو مجلس الأمة المحترم تزويده بالسيرة الذاتية وبيان مفصل بالراتب وتقرير مفصل عن الانجازات للذين تمت الاستعانة بهم منذ التحاقهم بالجامعة حتى تاريخه، وكذلك قرارات اللجان على مستوى مراكز العمل ونسخ من محاضر هذه اللجان فإن الجامعة تحرص دائما على الاستفادة من هذه الفئات باعتبارهم من المتميزين علميا وبحثيا، وبتزكية خاصة من مراكز العمل في الكليات المعنية وهي من الأمور المفترضة في شخصية عضو هيئة التدريس محل التساؤل.

وعليه فان الجامعة تعتذر عن تقديم البيانات المشار اليها لأن ذلك يعد من الأمور الشخصية لاصحاب العلاقة، والأمر قد يترتب عليه الاستشعار بحرج لأن ذلك من الأمور الشخصية.

والجامعة على استعداد تام للتعاون مع مجلس الأمة الموقر وفقا للقانون في أمر محدد يود الاستفسار عنه عضو مجلس الأمة المحترم.

د.علي العمير

أشاد بمشروع إنشاء ديوان حقوق الإنسان

الدويسان: عتبنا على الحكومة لعدم إدانتها للعدوان الإسرائيلي على الشعب السوري

فيصل الدويسان

أشاد النائب فيصل الدويسان بمشروع ديوان حقوق الإنسان الذي قدمته الحكومة والذي أكدته الكويت من خلال موفدها وزير الشؤون السابق محمد العفاسي عندما تعهد في مجلس حقوق الإنسان ان تنشئ الكويت هيئة مستقلة تهتم بحقوق الإنسان وتكون حلقة وصل بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة.

وقال الدويسان في تصريح للصحافيين: الى الآن لم نطلع على المشروع الحكومي، ولكنني تقدمت بمقترح أطلقت عليه اسم ديوان حقوق الإنسان، وكان ذلك في عام 2010، ولا أعرف ان كان المشروع الحكومي مقتبسا مما قدمت، وأعدت المقترح مجددا الى المجلس الذي أحاله الى لجنة حقوق الإنسان، ومن المناسب ان تكون الهيئة المستقلة وفقا لتصنيف باريس حتى تؤتي ثمارها، وهي ضمانة لوجه الكويت في المحافل الدولية وضمانة لمن يدعون ان هناك اعتقالات سياسية وسجناء رأي في الكويت، والهيئة وان تأخرت كثيرا الا انها جاءت في الوقت المناسب.

وعتب الدويسان على الحكومة وتحديدا على وزارة الخارجية لعدم إدانتها للعدوان الإسرائيلي على الشعب السوري محاولة منها لجر المنطقة الى حرب كبرى في الشرق الأوسط يكون لها انعكاساتها في الداخل الكويتي.

واستغرب الدويسان عدم الرد على أسئلة النواب رغم ان رئيس الوزراء وبدعوة كريمة طلب من وزرائه الرد على الأسئلة ومن يتأخر في الاجابة فإنه يحاول قدر الامكان البحث عن مخرج لسلم طوارئ لورطة حقيقية تواجهه، والوزير الذي لا يجيب عن سؤال برلماني فإنما يخفي فضيحة مدوية، وتاليا لا تلوموا أي نائب يصعد من أدواته الرقابية عندما أحجم الوزراء عن الاجابة، واذكر وزير الخارجية الذي طلبت منه عن طريق رئيس المجلس ان يتقدم الى السفارة الكندية بالاستفسار عن هوية مالكي شركة سينستار والتي جاء ضمن استجواب وزير الداخلية انها مملوكة لشركة اسرائيلية وإحجام وزارة الخارجية عن سؤال السفارة الكندية يؤكد صدق دعواي بأنها شركة مملوكة لإسرائيلي، وباعتقادي ان وزير الداخلية لن يستطيع توقيع العقد مع الشركة لأنه سيدخله في حقل من الرمال المتحركة.

وتساءل الدويسان عن الاشاعات التي تثار في البلد، وعلى الحكومة ان تكون شفافية لأن صمتها يؤكد الاشاعات، ولا نستطيع امام أي اشاعة تشكل وضعا خطيرا في المجتمع إلا ان يتحدث الناطق الرسمي وينفيها أو يبينها، وكثير من النواب سيفعل أدواته الدستورية، ولكن ليس الآن، وإنما يخفون ذلك الى ما وراء 16 يونيو المقبل خشية من الحكم الذي يعتبره بعض النواب سيفا مصلتا على عضويتهم، وأقول للوزراء لا تفرحوا كثيرا وتحديدا الوزراء الذين يتقاعسون عن أداء واجبهم المساءلة السياسية مقبلة.

وتوقع الدويسان ان تتخلص الحكومة من الاستجوابات التي قدمت عن طريق استقالتها أو ترشيح وزراء جدد وبالتالي إسقاط الوزارات دستوريا.

الشليمي يستغرب الصمت الحكومي تجاة إدانة الشبكة التجسسية

استغرب النائب خالد الشليمي «صمت الحكومة» على اعلى مستوى عن احكام التمييز التي ادانت شبكة التجسس الايرانية، واصفا الحكومة بالنائمة في العسل، كما انتقد صمت اعضاء مجلس الامة عن قضية بهذا الحجم.

واشار الشليمي الى تصريح وزير الاعلام الذي اعلن في ايران ان الكويت تفتح ابوابها للجميع، وقال الشليمي ان الكويت للاسف تفتح ابوابها للعمل التجسسي الذي استغلت فيه ايران نوايا الكويت الصادقة والطيبة، فبدأت بنشر سمومها من خلال شبكات التجسس.

وحذر الشليمي من «تكرار مأساة الغزو العراقي»، مشيرا الى ان الوطن اذا راح لا يرجع، وقال ايران على الابواب وفي الجوار وامتدت يد الشر منها الى السعودية والبحرين والامارات، والآن دخلت الكويت من خلال شبكة التجسس.

واضاف: نحن لا نأمن شر الحكومة الايرانية الفاسدة وتحريكها خلايا ارهابية، لافتا الى انه سيطلب اضافة هذا الموضوع الى الجلسة التي ستناقش اخطار مفاعل بوشهر.

خالد الشليمي

التميمي: إقرار «الميزة الأفضل» لمتقاعدي النفط بقوة القانون

عبدالله التميمي

بشر النائب عبدالله التميمي متقاعدي القطاع النفطي الذين لم يشملهم قانون العمل في القطاع الأهلي 2010/6، بأنه سيتم إنصافهم بعد التقدم بمشروع قانون لاحتساب مكافأة نهاية الخدمة «الميزة الأفضل» من قبل 5 نواب.

وأضاف ان مشروع القانون الذي وقع عليه التميمي مع النواب: نواف الفزيع وخليل الصالح وهشام البغلي وهاني شمس سيمنح فئة المتقاعدين الذين لم يشملهم القانون المذكور حق الانتفاع الكامل من «الميزة الأفضل» بقوة القانون بعد ان حرمهم التطبيق الخاطئ للقانون السابق من مكافأة نهاية الخدمة الكاملة.

وقال التميمي: وجهت انتقادا لقيادات مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها في 25 ابريل 2013، ولفتت انتباههم الى قضية المتقاعدين الكويتيين الذين تضرروا من عدم تطبيق القوانين بشكلها الصحيح، وحذرت وزير النفط من استمرار العبث بمصير ما يزيد على 800 متقاعد، وكان يجب على القطاع ان يتخذ قرارا عاجلا بتسوية أوضاعهم لكن بعض المسؤولين لدينا لا يفهمون التحذيرات والانتقادات لتصحيح الأوضاع، وبالتالي بات لزاما علينا التقدم بهذا المشروع حتى يتم إنصاف هذه الفئة من أبناء الكويت الذين أفنوا حياتهم بخدمة القطاع النفطي. وأوضح التميمي ان المشروع المقدم نصت مادته الأولى على ان «يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة «الميزة الأفضل» للعاملين بالقطاع النفطي طبقا لأحكام قانون العمل بالقطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010 على ان تطبق آلية احتساب مكافأة بناء على النظام المقرر في المؤسسة بأثر فوري على متقاعدي القطاع النفطي السابق تقاعدهم على عام 2010 ممن تحتسب لهم مكافأة نهاية الخدمة وفقا لهذه الآلية. وجاء في المادة الثانية تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والتي تنتج عن فرق احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقا للنظام القديم وما نص عليه بهذا القانون بالنسبة للمتقاعدين السابقين على 2010 فقط من موازنة الدولة الخاصة بمؤسسة البترول الكويتية لسنة 2014/2013 ويعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

5 نواب لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية

حماد الدوسري

د. مشاري الحسيني

قدم النواب حماد الدوسري وأحمد المليفي ود.مشاري الحسيني وسعود الحريجي وخالد الشليمي اقتراحا بقانون بتعديل قانون التأمينات الاجتماعية، وجاء في القانون ما يلي: الفصل الثاني القروض

مادة 77: يجوز للمؤسسة ان تستبدل نقودا بحقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات في معاشاتهم التقاعدية، وتحدد القيمة الاستبدالية وفقا للجدول رقم 2 المرافق لهذا القانون. ويجب ألا يقل جزء المعاش التقاعدي، الفعلي أو الافتراضي، الباقي بعد الاستبدال عن 50٪ من المرتب المشار اليه في المادتين 19 و61 من هذا القانون حسب الأحوال. ويصدر الوزير بعد موافقة مجلس الإدارة قرارا بقواعد وشروط وحالات الاستبدال والمبالغ المطلوب ردها مقابل إيقاف العمل به، على ان تكون مدة الاستبدال أثناء الخدمة 5 سنوات.

مادة 78: يقف خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي عند وفاة صاحبه أو عند انتهاء المدة المحددة للاستبدال أو عند إيقاف العمل به طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابقة، وتسوي معاشات المستحقين عن صاحب المعاش على أساس انه لم يستلم قرضا دون فائدة.

ولا يجوز ان يترتب على وفاة المؤمن عليه أو صاحب المعاش بعد تقديم طلب الاستبدال حرمان الورثة الشرعيين من الحصول على الحقوق الاستبدالية لمورثهم باعتبارها تركة، وذلك إذا كان طلب الاستبدال وقت تقديم الطلب مستوفيا لجميع شروط الاستبدال.

مادة 78: يقف خصم قسط القرض من المعاش التقاعدي عند وفاة صاحبه أو عند انتهاء المدة المحددة للقرض أو عند إيقاف العمل به طبقا للفقرة الأخيرة من المادة السابقة، وتسوي معاشات المستحقين عن صاحب المعاش على أساس انه لم يستلم قرضا دون فائدة.

المري: ما آلية تقسيم الكويت إلى 6 محافظات؟

ناصر المري

وجه النائب ناصر المري سؤالا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: يرجى التكرم بتزويدي:

1 ـ بالكيفية التي تم بها تقسيم الكويت الى 6 محافظات ومن يشغل منصب المحافظ في كل منها وما المهام الوظيفية للمحافظ وكيف تم اختيار كل منهم وما السيرة الذاتية له؟

2 ـ ما المعايير المعتمدة لاختيار المحافظ؟

3 ـ ما الاعمال التي انجزها كل محافظ في محافظته منذ تعيينه وهل هناك تقييم سنوي لأداء كل منهم؟ مع تزويدي بها ان وجدت خلال السنوات 3 الماضية.

4 ـ ما الميزانية السنوية المخصصة للمحافظة وكيف تم صرف الميزانية للسنوات المالية الثلاث الماضية؟

5 ـ ما الميزانية المخصصة لكل محافظة للسنة المالية 2013 ـ 2014؟ مع تزويدي بنسخة عنها، وما هي الجهات المسؤولة عن الرقابة على صرف هذه الميزانية؟

الحريجي: إنشاء مكتبة عامة في كل منطقة

سعود الحريجي

قدم النائب سعود الحريجي اقتراحا برغبة جاء فيه: الثقافة هي عماد المجتمع والتنمية البشرية، وحيث ان المادة 14 من الدستور تنص على انه «ترعى الدولة العلوم والادب والفنون وتشجع البحث العلمي»، ولما كانت المكتبات العامة من اهم روافد العلم والمعرفة للمواطنين، فعلى الدولة ان توفر المكتبات العامة في كل المناطق السكنية وتهتم بصيانتها وترميمها.

لذا، فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة لإنشاء مكتبات عامة في كل منطقة وادخال تقنية المعلومات مثل البرامج العلمية على اجهزة الحاسوب واعداد ادارة تختص باعادة تأهيل ومتابعة كل ما هو جديد في شتى مجالات العلم وصيانة وترميم جميع المكتبات العامة الموجودة في الكويت.